

## فعل القتل عند الأحداث في الجزائر

دراسة إحصائية لفعل القتل من 2000 إلى 2009

الأستاذ : طارق حمودة

جامعة عنابة، الجزائر

الملخص:

لقد بينت هذه الدراسة بناء على الإحصائيات المستقاة ضلوع عدد لأبأس به من الأحداث في جرائم القتل حيث سجلت على مستوى 32 مجلس قضائي و في خلال عشرة (10) سنوات ضلوع ما يزيد عن 582 حدثا في أفعال القتل، من بينها 184 فعل قتل عمدي و 170 فعل قتل مع سبق الإصرار و الترصد كما بينت الدراسة كذلك ضلوع فئة الأحداث إناث في أفعال القتل حيث سجلت خلال عشرة سنوات ارتكاب أزيد من 41 بنت فعل القتل أي بمعدل 8،11% من مجموع الأحداث الذين ارتكبوا فعل القتل. ولقد تم من خلال هذه الدراسة كشف أثر العشرية السوداء على انتشار فعل القتل عند الأحداث خصوصا عند الفئة العمرية التي تتراوح من 14 إلى 16 سنة و هذا ما سنبينه من خلال هذا المقال.

### Résumé:

A cet effet, l'étude monographique sur le phénomène d'homicide chez les mineurs en Algérie a permis de relever, sur la base des statistiques recueillis auprès de 32 cours de justice et sur une période de 10 années, l'implication de 582 mineurs dans des crimes d'homicide, dont 184 homicides volontaires et 170 homicides avec préméditation et guet-apens. Dans le même contexte, il a été constaté l'implication de 41 filles mineures dans des actes d'homicide, soit 08,11 % du crime global.

De l'étude effectuée, on constate que la décennie noire a laissé des séquelles qui se sont répercutées négativement sur la société, notamment la croissance de l'acte d'homicide chez les mineurs et surtout la frange d'âge située entre 14 et 16 ans et c'est ce qu'on va l'étayer dans cet article.

إن العشرية السوداء ساهمت و بشكل فعال في سيادة منطلق الهاجس الأمني ومظاهر الفوضى و اللامبالاة، لقد ساد ثقافة التسيب و الإهمال حتى داخل الأسرة الجزائري الواحدة فنجد أن بعض الأولياء قد تنصلوا من مهام الأبوة و الرقابة الوالدية مما تسبب في ظهور حالات التسرب المدرسي، كلها عوامل ساهمت في إنتاج العديد من النقط السوداء التي تحتضن كل ملامح الانحراف والاختلال التي تجد تفسيرها وترجمتها الواقعية في إدمان المخدرات والخمور والاتجار فيها والاعتصاب والسرقة وباقي ألوان الإجرام(الآفات الاجتماعية).

إن شروط إنتاج جنوح الأحداث في الجزائر تتحدد في مثلث الفقر والتهميش والحرمان، أي أن الشرط الاجتماعي هو الذي يلعب الدور المركزي في تكريس السلوك الجانح، هذا مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار باقي العوامل الأخرى النفسية والبيولوجية التي تساهم في خلق الظاهرة الإجرامية، فشيوع الإجرام وتنامي النقط السوداء هو نتاج واقعي للحرمان و الفقر و التسرب المدرسي، وهو أيضا نتاج محتمل لشروط نفسية وسياسية وثقافية أخرى، وهذا ما ينبغي الانتباه إليه جيدا في مقارنة الجنوح وبحث سبل تربية الجانحين وإعادة إدماجهم من جديد في النسق المجتمعي.

وفي هذا يقول نبيل السمالوطي: "لا نستغرب من إقدام طفل عمره عشرة سنوات على ارتكاب جريمة القتل لأن التفكك الأسري وارتفاع حالات الطلاق أدى إلى عدم وجود مرجعية داخل البيت وعدم وجود قدوة خارجه، وأصبح التلفاز والإنترنت وأصدقاء السوء هم المرجع، فانقلبت الموازين والمعايير، فأصبح البطل من يسرق ويقتل، أما من يتحلى بأخلاق الإسلام فبات هو الضعيف المنبوذ الذي يؤكل لحمه، وأصبح الاسترجال أن تشرب المشروبات الكحولية، والقوة في أن تكون فتوة"<sup>(1)</sup>.

إن التعرف على ممارسة فعل القتل لدى الأحداث وحدوده في المجتمع الجزائري، وكذا التعرف على عوامله ودوافعه وطرق علاجه، من شأنه أن ييسر الوقاية والتصدي لأخطاره ووضع الإستراتيجيات المناسبة لمعالجة كثيرا من الأوضاع والمظاهر السلبية التي تدفع بالأحداث إلى تبني السلوك الإجرامي والانحراف في جماعات إجرامية مستقبلا.

من هذا المنطلق، وفي إطار البحث العلمي، جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: **فعل القتل عند الأحداث في الجزائر دراسة تحليلية لمدة عشرة سنوات 2000 - 2009.**

تحدد موضوع هذه الدراسة بطرح إشكالية فعل القتل لدى فئة الأحداث في الجزائر، بناء على محاولة معرفة الظاهرة باعتبارها في تزايد مستمر كما هي في الواقع الجزائري، وكشف العوامل الكامنة خلفها وتحليل البنية السوسيو- تربوية للأحداث الذين مارسوا فعل القتل وطرق ووسائل التصدي لها من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات:

1. ما هي الأشكال التي يتخذها فعل القتل لدى الأحداث في الجزائر وما هو حجمه؟.
  2. ما هي البنية السوسيو- تربوية للحدث القاتل؟ .
  3. ما هي العوامل الكامنة وراء فعل القتل لدى الأحداث في الجزائر؟.
  4. ما هي التدابير الرسمية والتربوية التي تعتمدها الجزائر لعلاج الحدث القاتل والتصدي لتفشي ظاهرة القتل والسلوك الإجرامي لديهم؟.
- إن دراستنا تعد دراسة وصفية لظاهرة القتل عند الأحداث في الجزائر، أي بعبارة أخرى هذه الدراسة تعد دراسة منوغرافية وصفية لحالة القتل عند الاحداث في الجزائر.

أ. توزيع جرائم القتل عند الأحداث حسب المجلس القضائي:

الجدول أدناه يعالج بالأرقام جرائم القتل التي اقترفها الأحداث حسب المجالس القضائية التي قيدت هذه القضايا وأحالتها على السجون في الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2009.

جدول رقم 01: توزيع جرائم القتل عند الأحداث المجالس القضائية من سنة 2000 إلى 2009:

الرقم	المجلس	عدد الأحداث	عدد الضحايا
1	أم البواقي	52	41
2	وهران	51	49
3	قسنطينة	38	30
4	البليدة	30	30
5	معسكر	30	21
6	سطيف	29	25
7	بومرداس	28	26
8	تيزي وزو	25	25
9	تيارت	23	23
10	الجزائر	22	20

22	22	المسيلة	11
15	20	قائمة	12
15	18	باتنة	13
18	18	البويرة	14
18	18	تبسة	15
15	16	غليزان	16
12	12	بسكرة	17
12	12	سعيدة	18
12	12	عناية	19
11	11	سكيكدة	20
9	10	برج بوعريرج	21
8	9	بجاية	22
9	8	الشلف	23
6	8	جيجل	24
8	8	ورقلة	25

6	7	الجللفة	26
7	7	سيدي بلعباس	27
7	7	المدينة	28
6	7	مستغانم	29
6	6	أدرار	30
6	6	تمنراست	31
6	6	تلمسان	32
2	2	الأغواط	33
2	2	بشار	34
1	1	إليزي	35
1	1	غرداية	36
<b>530</b>	<b>582</b>	<b>المجموع</b>	

المديرية الفرعية للابحاث بالمديرية العامة لادارة السجون

يتبين من خلال الجدول أنه خلال عشر سنوات تم تسجيل 582 حدث قاموا بفعل القتل موزعين على 36 مجلسا قضائيا ومرتين تسلسليا بحسب عدد الأحداث المتورطين.

والملاحظ هو أن المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، جاءت مغايرة لما يمكن توقعه، حيث تصدر مجلس قضاء ولاية أم البواقي المرتبة الأولى بعدد 52 حدثاً قاموا بفعل القتل على مدار عشرة سنوات في حين تم تسجيل 51 حدثاً في مجلس قضاء وهران و32 حدثاً في مجلس قضاء قسنطينة، ولم يسجل مجلس قضاء العاصمة سوى 22 حدثاً ممن اقترفوا جريمة القتل خلال نفس المدة، لتستقر بذلك في المرتبة العاشرة من بين 36 مجلس قضائي محل الدراسة.

كما يلاحظ أن بعض المجالس القضائية الموجودة في بعض الولايات جنوبية مثل الأغواط، غرداية، بشار وإليزي لم يتجاوز عدد الأحداث الذين اقترفوا جريمة القتل بها أكثر من اثنين كما في مجلس الأغواط و بشار، بينما لم يزد عن حالة واحدة في كل من إيليزي وغرداية خلال نفس المدة.

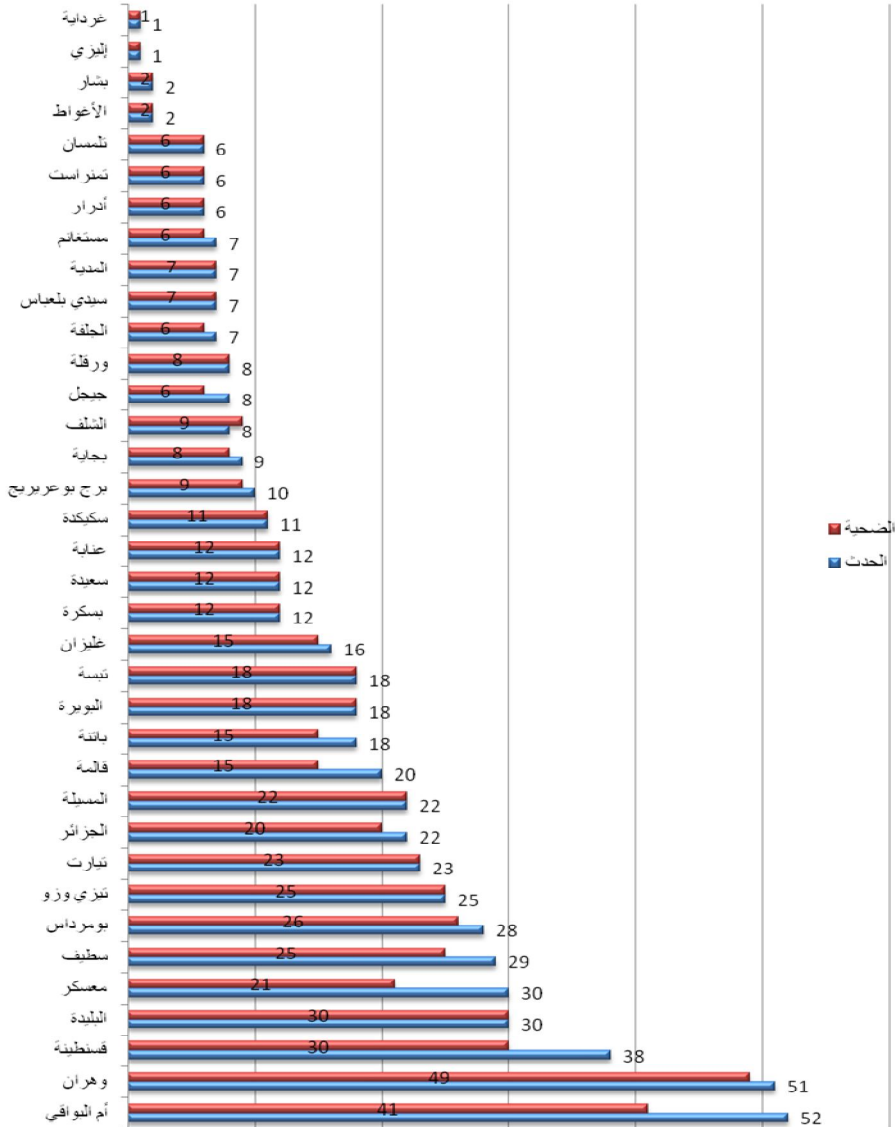
يمكن تفسير ذلك على أساس أن مجتمعات المناطق الجنوبية لا تزال متماسكة، ولا تزال السلطة الأبوية تلعب دوراً فعالاً في الحفاظ على النسق العائلي، كما أن الكثافة السكانية المنخفضة قد يكون لها الدور الفعال في انخفاض نسبة الانحراف بها والعكس صحيح بالنسبة للمناطق السكنية في شمال البلاد التي تسجل كثافة سكانية عالية، وبالتالي ارتفاع عام في قضايا الانحراف و الإجرام عموماً.

وفي قراءة أخرى للأرقام الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ فيما يتعلق بمعالجة أعداد الضحايا التي خلفها فعل القتل المقترف من قبل الأحداث.

الشكل أدناه يعطي صورة واضحة عن الموضوع الشكل رقم(01).

توزيع الأحداث و الضحايا حسب المجالس القضائية

1





من خلال قراءتنا لشكل أعلاه نلاحظ أن عدد الأحداث أكثر من عدد الضحايا وذلك بأعلى نسبة متمثلة في ام البواقي بـ 52 حدث مقابل 41 ضحية تليها معسكر بـ 30 مقابل 21 ضحية تم تليها ولاية قسنطينة بـ 38 مقابل 30 ضحية ثم قلمة 20 مقابل 15 ضحية وهناك ولايات عدد الضحايا يساوي عدد الأحداث وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هؤلاء الأحداث أصبحوا يتشكلون في إطار عصابات تقوم بالإعتداء على ضحاياها وهذا راجع إلى المناطق وكذا الولاية التي ينحدر منها الأحداث فهي في معظمها مناطق وولايات ذات مجتمعات تقليدية التي تعرف بخصائص التضامن الآلي مما يعطينا تفسير على أن هؤلاء الأحداث يتشكلون أليا في جماعات.

يرجع الدكتور نصر الدين جابي في دراسة حديثة عنونة "بجنوح الأحداث من مخلفات العشرية السوداء في الجزائر " أن أسباب جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري يعود بالأساس إلى تداعيات العشرية السوداء، حيث عاشت الجزائر أزمة أمنية صعبة نتجت عنها أزمة اقتصادية وأخرى اجتماعية كانت بمثابة الدافع الأول للانحلال الذي عرفه أطفالنا و أن الوضع الأمني للبلاد ساعد على بروز العديد من الآفات الاجتماعية و على رأسها الارتفاع الهائل لمعدلات الجريمة بمختلف أنواعها في وسط الأحداث" (2).

إن استفحال ظاهرة انحراف الأحداث حول الأطفال إلى منتجين للعنف أكثر مما هم عرضة له في الأسرة والمدرسة والشارع. وهذا ما يفسر زيادة حالات القتل من سنة إلى أخرى في المجتمع الجزائري.

وفيما يلي سوف نقوم بعرض الإحصائيات لتوزيع جرائم القتل حسب السنوات العشر 2000-2009 لفهم وتوضيح مدى تأثير سنوات الإرهاب على سلوكيات الأحداث.

ب- تطور نسبة جرائم القتل عند الأحداث في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2009:  
في الجدول أدناه معالجة للموضوع بالأرقام.

جدول رقم 2: توزيع جرائم القتل عند الأحداث في الجزائر حسب السنوات من 2000 إلى 2009

الرقم	السنة	الحدث	%	الضحية	%
1	2000	50	8,59%	40	7,5%
2	2001	34	5,84%	31	5,8%
3	2002	52	8,93%	49	9,2%
4	2003	61	10,48%	54	10,19%
5	2004	80	13,75%	77	14,53%
6	2005	59	10,14%	54	10,19%
7	2006	64	11,00%	55	10,19%

38					
11,89%	63	11,68%	68	2007	8
11,70%	62	11,00%	64	2008	9
8,49%	45	8,59%	50	2009	10
100%	530	100%	582	المجموع	

#### المديرية الفرعية للابحاث بالمديرية العامة لادارة السجون

يتبين من الجدول أعلاه أن أفعال القتل عند الأحداث بلغ أكبر نسبة له سنة 2004 (13,75%) بينما سجلت أقل نسبة سنة 2001 (5,84%). وهي متقاربة في كل السنوات ابتداء من 2003 الى سنة 2008 و قد يفسر سبب إرتفاعها خلال سنة 2004 و إستنادا إلى كل من دراسات و شهادات لكل من الدكتور نصر الدين جابي و كشف عنه البروفسور مصطفى خياطي رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث في تصريح لـ الشروق اليومي<sup>(3)</sup>.

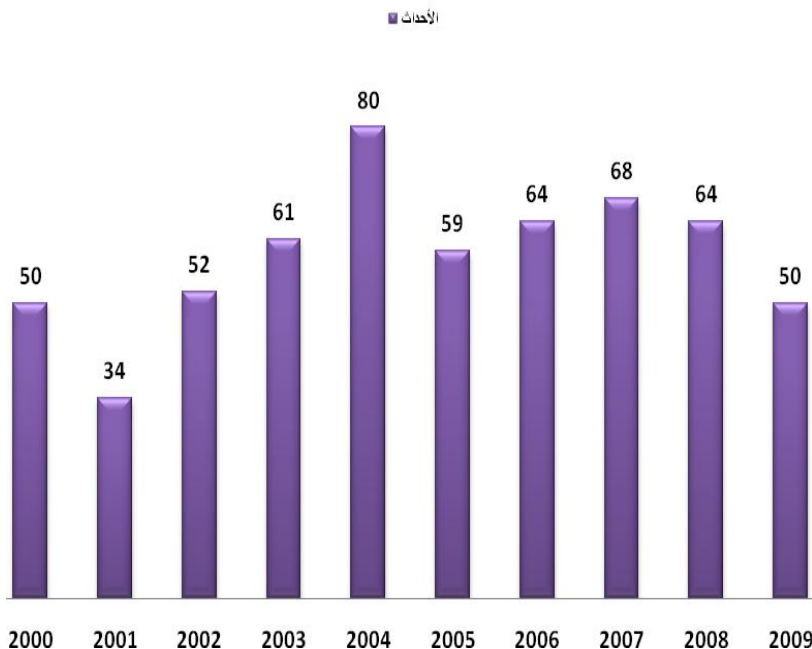
أن مليون طفل ضحية المأساة الوطنية تحولوا إلى قتال و أفاد الأستاذ مصطفى خياطي أن المأساة الوطنية خلفت مليون طفل مصدوم في كامل التراب الوطني تم التكفل بـ 5 المائة فقط، حيث أجرت الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث دراسة على 1200 طفل من منطقة براقبي، سيدي موسى والكاليتوس، منهم 120 بالغ و413 مراهق سنهم المتوسط 15 سنة، ممن كانوا ضحايا العنف والصدمات خلال العشرية السوداء وتم التكفل بهم طيلة 10

سنوات منذ افتتاح المركز سنة 1998 إذ أن 50 بالمائة من الأطفال الذين تم التكفل بهم من قبل الهيئة والذين صاروا شبابا اليوم، لا يزال عندهم أعراض الصدمات النفسية والانهيارات العصبية، وهي ما جعلتهم أكثر عرضة للاضطرابات والمشاكل السيكولوجية، كما أن 48 بالمائة من أولياء هؤلاء الأطفال بدورهم يعانون من آثار الصدمات بشكل قوي. وأضاف المتحدث أن نتائج الدراسة عبارة عن بحوث مست أفواجا كثيرة من الأطفال في مراحل مختلفة من الأزمة، مما يجعل النتائج مختلفة حسب نوعية التكفل ومدته.

و عليه و في اعتقادنا يمكن تفسير سبب ارتفاع نسبة القتل عند الأحداث خلال سنة 2004، إلى كون أن الأطفال الذين كان يتراوح سنهم ما بين 2 إلى 6 سنوات خلال سنة 1993 إلى سنة 1997، أضحووا أحداثا مراهقين خلال سنوات 2003 إلى 2005، حيث تراوح سنهم ما بين 13 إلى 17 سنة و هذا ما أثبتته الإحصاءات المبينة في الجدول رقم (10) و هذا ما يثبت قطعا ما توصل إليه الأستاذ مصطفى خياطي حول أثر و تداعيات العشرية السوداء على سلوكيات الأطفال حيث تركت لديهم أزمات نفسية حادة دفعت البعض منهم للميل إلى السلوك العدواني و منه إمتلاك القدرة على ارتكاب فعل القتل من وعي و دونه.

## الشكل رقم (02):

## توزيع الأحداث حسب السنوات

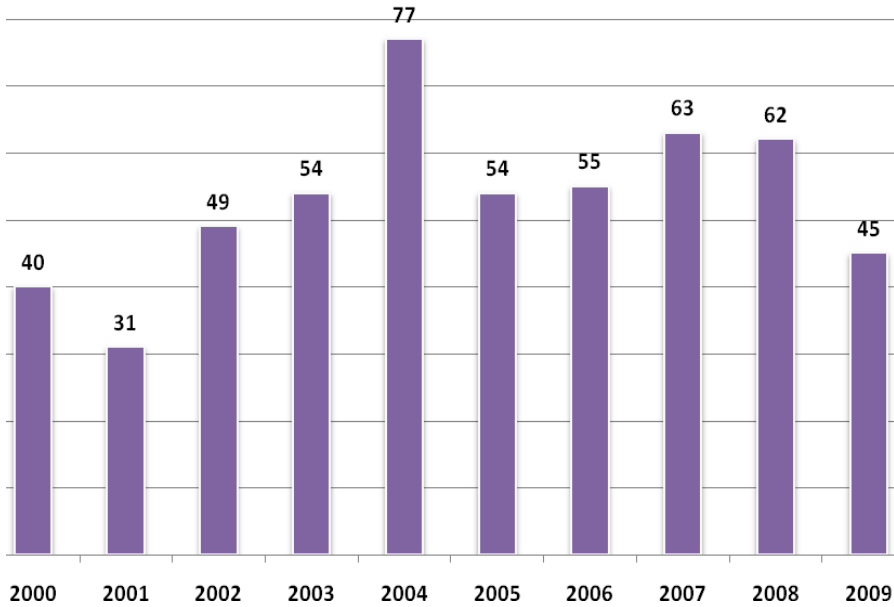


كما هو موضح في الشكل أعلاه فان سنة 2004 تمثل السنة المحورية لارتفاع عدد الأحداث الجانحين المرتكبين لفعل القتل ويمكن تفسير ذلك أيضا بالحالة الاقتصادية التي يعيشها هؤلاء الأحداث ان الظروف الاقتصادية لها أبعاد و دور في تكوين السلوك الإجرامي بالفقر وانخفاض الدخل و الأزمات الاقتصادية وغير ذلك هي أسباب و عوامل تساهم من قريب أو بعيد في ظهور و إنتشار السلوك الإنحرافي ، فيرى الكثير من العلماء وعلى رأسهم كتيليه واندري ميشال غيري<sup>(4)</sup>، على أن الربط بين الظروف الاقتصادية ليس وليد الساعة، وإنما عاجله بعض المفكرين منذ القدم، فقد ذهب كل من أفلاطون وأرسطو إلى أن الفقر يولد

الانفعالات المتدنية لدى الفرد نتيجة الشعور بالظلم وانعدام العدالة ، وهذا هو الواقع الذي عاشه المجتمع الجزائري سواء في العشرية السوداء وبعد ذلك المخلفات التي تترتبت عليها من هدم للمصانع وتسريح عمال ونزوح ريفي ، فأصبح الحدث يعاني هو وأسرته حالة مزرية من الفقر وحالة اقتصادية متدهورة ربما كانت السبب في ارتكاب الحدث للفعل الإجرامي ومن بينه فعل القتل وهذا ما حاول إبرازه هنري وشورت لدراسة لعلاقة بين جرائم الانتحار والقتل وبين الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ودلت بيانات هذه الدراسة أنها تزداد في فترة الكساد الاقتصادي ويقل أثناء وفترة الانتعاش<sup>(5)</sup>.

الشكل رقم (03):

### توزيع الضحايا حسب السنوات



يوضح الشكل أعلاه توزيع الضحايا حسب السنوات في الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2009 ويتبين لنا من خلال الشكل ان سنة 2004 هي السنة التي عرفت ارتفاع واضح في عدد الضحايا وهذا الارتفاع راجع إلى أن هذه السنة عرفت أيضا ارتفاع في عدد الأحداث الجانحين مما أسفر عن ارتفاع سببي لعدد الضحايا فالعلاقة بين عدد الأحداث الجانحين والضحية هي علاقة طردية متزايدة تزداد بزيادة الأحداث الجانحين وتنخفض بانخفاضه.

ولتفاصيل أكثر وفهم أسباب فعل القتل عند الأحداث فضلنا الرجوع بعض العناصر و المتمثلة بجنس و سن الحدث و التي قد تكون لها أثر في ظهور هذا السلوك و إنتشاره.

ج. توزيع جرائم القتل عند الأحداث حسب الجنس:

لمعرفة توزيع جرائم القتل بين جنس الإناث و جنس الذكور خلال الفترة الزمنية الممتدة بين سنة 2000 و 2009، توصل البحث إلى الأرقام المدونة في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): توزيع جرائم القتل لدى الأحداث حسب الجنس

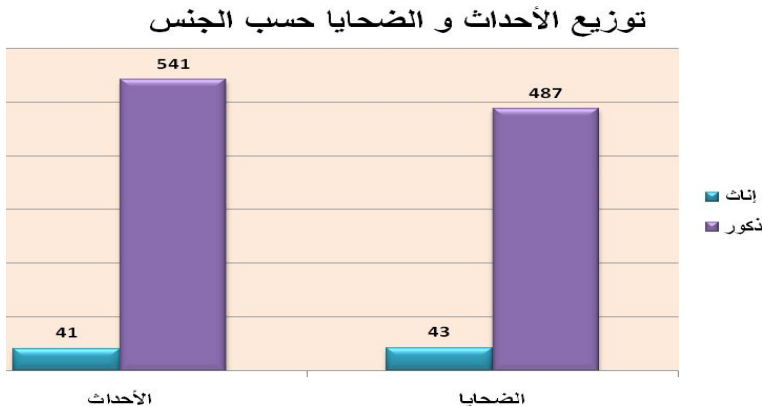
الرقم	الجنس	الأحداث	%	الضحايا	%
1	إناث	41	7,04%	43	8,11%
2	ذكور	541	92,96%	487	91,89%
	المجموع	582	100%	530	100%

المديرية الفرعية للأبحاث بالمديرية العامة لإدارة السجون

يبين الجدول أعلاه، توزيع جرائم القتل لدى الأحداث حسب الجنس حيث نلاحظ ان نسبة الذكور هي 92.96% أما الإناث فكانت قليلة جدا و الملاحظ لهذه النسب يتضح له أن العنصر الذكوري و المتمثل في 541 حدث قاموا بفعل القتل بينما العنصر النسوي فكانت نسبته لا تتجاوز 7.04% أي بحوالي 43 حدث وهذا يعتبر شيئا مألوفا بالنظر إلى ماهو متداول في الأدبيات التي تفسر السلوك الإجرامي ويعود هذا إلى كون قضايا القتل عند الإناث يتم غالبا في السرية كخنق رضيع حديث الولادة و هي غالبا الجريمة الأكثر شيوعا لدى البنات التي تورطن في علاقات سرية و أنجبن أطفال غير شرعيين.

فإن هذا الإجرام النوعي (قتل أطفال حديثي الولادة) يجعل الإحصائيات الخاصة بهذا الفعل مجهولة، وهذا ما تأكده الدراسة التي قامت بها الدكتورة مازوز بركو المعنونة "بجريمة القتل عند المرأة" حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح العوامل الباعثة بالمرأة إلى اقرار الفعل الإجرامي ومعرفة الخصائص النفسية والاجتماعية للنساء المجرمات، واكتشاف آثار وعواقب ذلك الفعل عليهن حيث خلصت الدراسة الى أن المرأة في بعض الحالات هي أشد إجرام من الرجل وان الإحصائيات قليلة بالنسبة لهذا الجنس<sup>(6)</sup>.





تجمع أغلب النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي على أن الأفعال الإجرامية المرتكبة لدى الذكور هي في الأغلب ثلاثة أضعاف لدى فئة الإناث. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول البياني أعلاه، حيث كانت نسبة فعل القتل عند فئة الذكور أكبر من فئة الإناث، ويمكن إرجاع ذلك إلى خصوصية سلوكيات جنس الإناث التي تتميز بالحساسية تجاه العنف هذا من جهة، وكذا ضعف جهدها البدني في ارتكاب مثل هذه الأفعال.

إلا أن الملاحظ في الأونة الأخيرة أن وسائل القتل تنوعت وأصبح القتل لا يعتمد على الجهد البدني ومنه يمكن القول إن فعل القتل لدى الإناث سوف يعرف نوع من الارتفاع في النسبة وخاصة بعد التحرر الكبير التي عرفه العنصر النسوي في الأونة الأخيرة .

د- تطور جرائم القتل عند الأحداث في الجزائر حسب السن:

لقد أدى انتشار جرائم القتل بين الأحداث إلى تطور خطير بين الفئات ما دون الرشد، حيث تشير إليه الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1985 العدد 12، وسنة 1987 العدد 13، هو أن الانحرافات المسجلة لدى وزارة العدل أن فئة المراهقين الذين اقترفوا سلوكا مخالفا للقانون هي الفئة التي يتراوح عمرها بين 16 - 20 سنة. أما في الإحصائيات الصادرة عن نفس الديوان لسنة 1990 في العدد 14، فتشير إلى أن عدد الجنح والجنايات التي ارتكبتها الأطفال ما دون 10 سنوات قد بلغ 135 جنحة<sup>(\*)</sup>. على المستوى الوطني سنة (7) (1987).

الا أن جرائم القتل التي يقترفها الأحداث قد تطورت منذ هذا التاريخ من حيث الفئات العمرية، الجدول رقم 10 والأشكال أدناه، يقدمون لنا صورة واضحة عن الموضوع.

جدول رقم (04): تطور عدد جرائم القتل عند الأحداث حسب السن

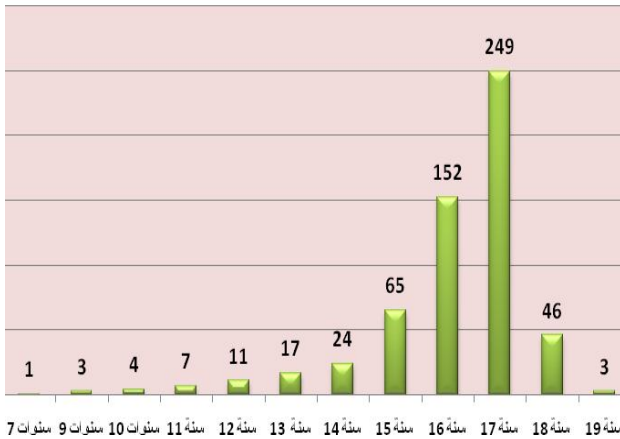
الرقم	السن	عدد الأحداث	%
1	7 سنوات	1	0,17%
2	9 سنوات	3	0,52%
3	10 سنوات	4	0,69%
4	11 سنة	7	1,20%
5	12 سنة	11	1,89%

6	13 سنة	17	2,92%
7	14 سنة	24	4,12%
8	15 سنة	65	11,17%
9	16 سنة	152	26,12%
10	17 سنة	249	42,78%
11	18 سنة	46	7,90%
12	19 سنة	3	0,52%
<b>المجموع</b>		<b>582</b>	<b>100%</b>

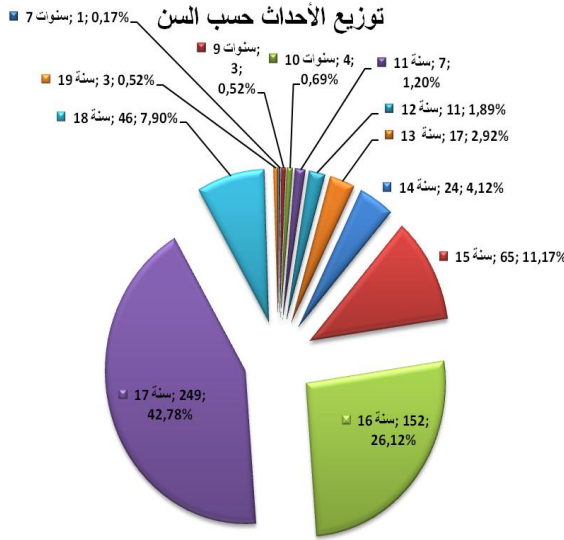
المديرية الفرعية للأبحاث بالمديرية العامة لإدارة السجون

الشكل رقم (06)

### توزيع الأحداث حسب السن



الشكل رقم (07) :



يوضح الجدول وكذلك الأشكال البيانية أعلاه، علاقة سن الأحداث بفعل ارتكاب فعل القتل، أين تبين أن أكبر نسبة لهذا الفعل كانت لدى الأحداث التي بلغ سنهم سبعة عشرة سنة بنسبة 42,78% ثم يلها الأحداث الذين بلغ سنهم ستة عشرة سنة وبنسبة 26,12% فحين أن الأحداث الذي بلغ سنهم 15 سنة فقد كان عددهم 65 حدثاً أي بنسبة 11,17% ثم بدرجة أقل الأحداث الذين بلغ سنهم 18 سنة حيث كانت نسبة ارتكابهم فعل القتل 7,90% .

يتضح لنا من خلال المعطيات التي بين أيدينا أن فئة الأحداث الأكثر ارتكاباً لفعل القتل هي الفئة التي تعيش فترة المراهقة، بمعنى الشريحة التي يتراوح سنها ما بين 13 إلى 18 سنة.

إن هذا ما تأكده النظريات التي قاربت فعل ارتكاب الجرم من طرف المراهق بهذه المرحلة الحساسة من عمر الفرد فتأثير التغيرات الفيسيولوجية وكذا التغيرات الهرمونية التي يعرفها الجسم في هذه المرحلة وكذا إحساس المراهق بنوع من الاستقلالية الشيء الذي يدفع بالحدث إلى ارتكاب الجرم دون النظر في العواقب المترتب عليه ودون التمييز بين الضحية .

هـ. توزيع ضحايا جرائم القتل حسب السن:

بعد التعرف على بعض الإحصائيات المتعلقة بسن الأحداث ضحايا فعل القتل ومحاولة لربط هذه الظاهرة وفهمها من خلال معرفة العلاقة بين الحدث والضحية محاولين إعطاء التفسير السوسولوجي الذي يحدد نوع الضحية التي يختارها الحدث القاتل.

جدول رقم (05): توزيع ضحايا جرائم قتل الأحداث حسب السن

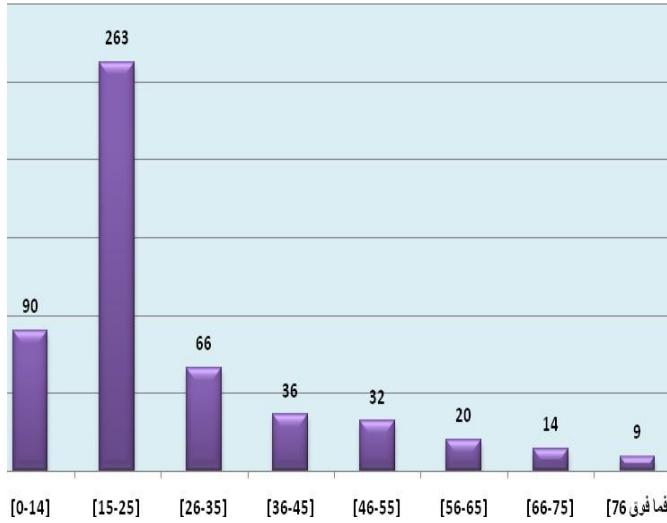
الرقم	السن	عدد الضحايا	%
1	[0-14]	90	16,98%
2	[15-25]	263	49,62%
3	[26-35]	66	12,45%
4	[36-45]	36	6,79%
5	[46-55]	32	6,04%
6	[56-65]	20	3,77%

2,64%	14	[66-75]	7
1,70%	9	[76 فما فوق]	8
<b>100%</b>	<b>530</b>	<b>المجموع</b>	

المديرية الفرعية للابحاث بالمديرية العامة لادارة السجون

الشكل رقم (08):

### توزيع الضحايا حسب فئات السن



يوضح الشكل البياني أعلاه أن فئة الضحايا من الأحداث الأكثر تعرضاً لفعل القتل هي الفئة التي يتراوح سنها ما بين 15 و 25 سنة ب 263 ضحية تليها الفئة العمرية ما بين 0 إلى 14 سنة ب 90 ضحية ثم الفئة العمرية ما بين 26 إلى

35 سنة ب 66 ضحية وهناك فئات أخرى كانت ضحية لفعل القتل وهي فئة 36 و 45 سنة ب 36 حالة و اللاحظ أن جميع الفئات العمرية كانت عرضة لفعل القتل من قبل الأحداث حتى الفئة العمرية التي يفوق سنها 76 سنة مما يفسر أن الأحداث قد مارسوا فعل القتل حتى ضد الأصول وكذا الرضع ضمن حالات الاجهاض او خنق الرضع خوفا من العار و الفضيحة.

و- توزيع الأحداث المتسببين في جرائم القتل حسب طبيعة الجرم :

لا يمكن رصد أي ظاهرة دون محاولة إبراز مظاهرها و طبيعتها لهذا أدرجنا فيما يلي جدول بأشكاله البيانية يبين طبيعة الجرم الذي يرتكبه الحدث حيث يقدم لنا نوع الجرم المرتكب حسب أكبر نسبة.

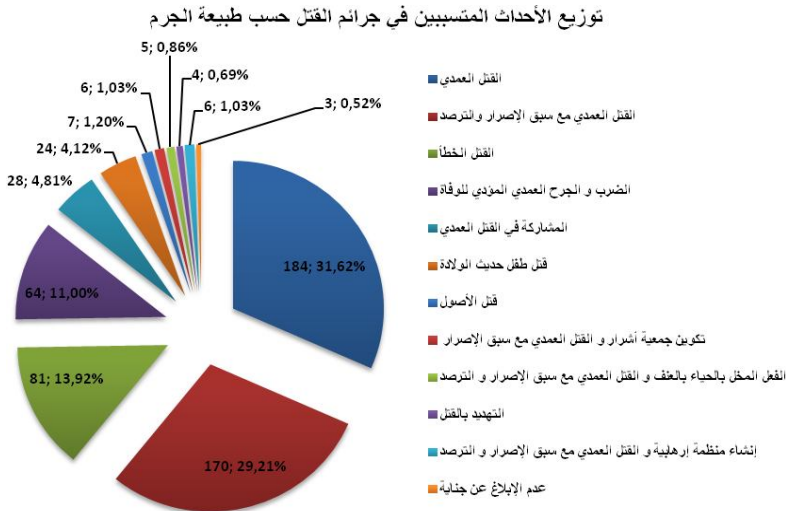
جدول رقم(12) توزيع جرائم القتل حسب طبيعتها

الرقم	طبيعة الجرم	عدد الأحداث	%
1	القتل العمدي	18 4	31,62%
2	القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد	17 0	29,21%
3	القتل الخطأ	81	13,92%
4	الضرب و الجرح العمدي المؤدي للوفاة	64	11,00%
5	المشاركة في القتل العمدي	28	4,81%
6	قتل طفل حديث الولادة	24	4,12%
7	قتل الأصول	7	1,20%
8	تكوين جمعية أشرار و القتل العمدي مع سبق الإصرار	6	1,03%

9	الضلع المخل بالحياء بالعنف و القتل العمدي مع سبق الإصرار و التردد	5	0,86%
10	التهديد بالقتل	4	0,69%
11	إنشاء منظمة إرهابية و القتل العمدي مع سبق الإصرار و التردد	6	1,03%
12	عدم الإبلاغ عن جنائية	3	0,52%
<b>المجموع</b>		<b>582</b>	<b>100%</b>

المديرية الفرعية للابحاث بالمديرية العامة لادارة السجون

الشكل رقم (10):





تبين من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه، أن فعل القتل عند الأحداث في الجزائر وخلال عشرية كاملة كان أغلبيته عمدا أو عمدا مع سبق الإصرار والترصد حيث تم تسجيل نسبة %31,62 للقتل العمد و بنسبة %29,21 لفعل القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وهما نسبتان على درجة من الخطورة كون أن فعل القتل عند الأحداث كان عمدا بنسبة تزيد عن %50 وهي نسبة لا يستهان بها وتنبئ بخطر محقق حول فئة الأحداث في الجزائر.

هناك مؤشرين آخران ينبئان بخطورة الوضع وهما فعل قتل الأصول وقتل الأطفال حديثي الرضاعة، فلقد تبين من البيانات أن 7 أصول قد تم قتلهم خلال 10 سنوات .

إن كل النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول هي تنتهي بالمطاف الى فعل القتل موضوع الدراسة ومن خلال الجدول يتأكد لنا أن النظريات التي قاربت لتفسير السلوك الإجرامي لدى الحدث أعطت تفسير لهذا السلوك فدراسة بيرت قدمت ما يسمى العوامل الرئيسة لجنوح الحدث والمتمثلة في البلاهة العقلية، الحياة الأسرية، نوع الصداقة والزملاء، عدم الاستقرار الوجداني كل هذه العوامل تدفع بالحدث إلى ارتكاب الجرم إن البحث عن الأسباب التي تدفع بالحدث الى ارتكاب اقصى انواع الإجرام وهو القتل العمدي .

ي. توزيع الأحداث مرتكبي جرائم القتل حسب علاقتهم بالضحايا:

يندرج تحت هذا العنوان أهم عنصر والمتمثل بمدى علاقة الحدث بالضحية وي طرح تساؤل مهم وهو هل علاقة الحدث بالضحية تساهم في ارتكاب الحدث لفعل القتل؟ وما هي درجة علاقة الضحية بالحدث؟.

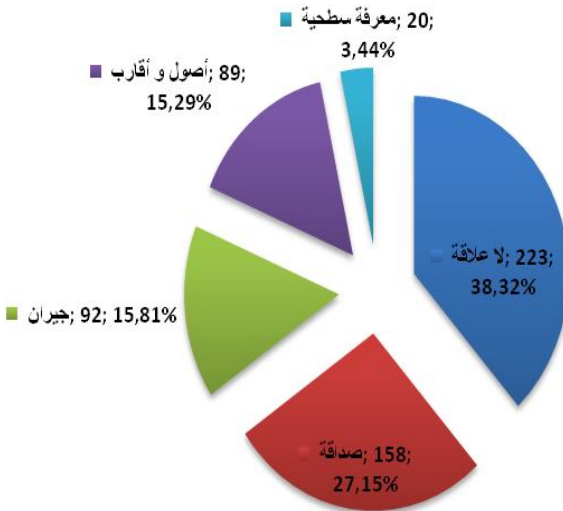
جدول رقم (06):

الرقم	طبيعة العلاقة	عدد الضحايا	%
1	لا علاقة	223	38,32%
2	صداقة	158	27,15%
3	جيران	92	15,81%
4	أصول أو أقارب	89	15,29%
5	معرفة سطحية	20	3,44%
المجموع		582	100%

المديرية الفرعية للابحاث بالمديرية العامة لادارة السجون

الشكل رقم (11):

توزيع الأحداث مرتكبي جرائم القتل حسب علاقتهم بالضحايا



يمثل الشكل العلاقة بين الحدث مرتكب فعل القتل والضحية حيث تم تسجيل 223 حالة لم تكن لهم علاقة بالضحية و هي تمثل أعلى نسبة ب 38.32 %، فحين تليها 158 حالة لها علاقة صداقة مع الضحية بنسبة 27.15 %، في حين بلغ عدد أفعال القتل التي كان منفذها أحداث في حق جيرانهم ب 92 حالة، يتبين من خلال الجدول كذلك أن من ضحايا فعل القتل لدى الأحداث فئة الأصول و قدرت بـ 89 حالة و هي التي تم عرضها في الجدول البياني السابق أين تم تبيان وجود الفئات العمرية التي يتراوح سنها تقريبا ما بين 45 سنة إلى ما فوق 76 سنة ، و في مقال صدر عن جريدة الشروق اليومي عنونة ب" لما تصيح جريمة القتل كأكل الخبز اليومي" و يعرض صاحب المقال تعدد أسباب القتل في الجزائر إلى درجة أنه تم إرتكاب أفعال قتل شنيعة بسبب مناشات كلامية حول قطعة 50 دينار جزائرية و منها حول جهاز محمول لايتجاوز سعره ب 1500 دينار جزائرية .

كما أرتكب عملية قتل ذهب ضحيتها طفل لايتجاوز سنه 14 سنة بسبب نعت صديقه بالمخنث.....، جاءت جملة هاته الأسباب في مجملها واهية و غير مفسرة لارتكاب لأبغض الجرائم في الكون و هذا ما يفسر حالة اللامعيارية التي تشهدها البلاد و ثقافة العنف التي ما فتئت تنتشر في أوساط شباننا و مراهقيننا على الطريقة الأميركية.

رغم الإحصائيات التي تم إستقائها خلال عشر سنوات 1999-2009 أين تبين و بوضوح معالم أفعال القتل عند الأحداث في الجزائر التي يمكن حوصلة أهم مميزات ظاهرة القتل في الجزائر بناء على ما ذكر من الإحصائيات و الأدبيات المتعلقة بالموضوع و فق النقاط التالية:

- تشير الإحصائيات إلى تورط 582 قاصرا في جرائم القتل من بينهم 41 فتاة، وتنوع سن المتورطين من أحداث في السن التميز إلى مراهقين و هو نفس الشيء الذي نجده عند فئة الضحايا حيث تم تسجيل تورط 132 قاصر في فعل القتل الذين بلغ سنهم دون 15 سنة في حين تم تسجيل

152 حدث الذين بلغ سنهم 16 سنة وهو مؤشر واضح وخطير لتفاقم فعل القتل عند الأحداث.

● احتلت أفعال القتل العمدي الصدارة حيث تم تسجيل 184 قاصرا متورطا في فعل قتل عمدي و 170 حالة لفعل القتل العمدي مع سبق الإصرار و الترصد، لقد أكدت الدراسة أن ضحايا هذا الفعل كانوا في الغالب أتربهم من النفس السن.

● أن هناك ارتفاعا ملحوظا في عدد القصر المتورطين في فعل القتل من سنة إلى أخرى ولقد بلغ ذروته سنة 2004 أين سجل تورط 80 حدثا في فعل القتل.

و من جهته أدت هاته النتائج إلى التوصل إلى النقاط التالية:

✓ يمكن اعتبار فعل القتل في الجزائر ذو طابع حضري بالدرجة الأولى، فرغم أن المجتمع الجزائري ريفي الأصل إلا أن أغلب النسب نراها قد سجلت ارتفاعا في الأوساط الحضرية و قد يعود ذلك إلى كون هذا الوسط يمتاز بالعوامل التي تشجع إلى ارتكاب هذا الفعل .

✓ تستحوذ المدن الكبرى على أكبر النسب فباستثناء ولاية أم البواقي التي سجلت 52 حالة خلال 10 سنوات كانت الولايات التي سجلت فيها أكبر النسب معظمها كبرى كولاية وهران أين تم تسجيل 50 حالة، قسنطينة ب 38 حالة ثم تليها كل من ولاية البليد و معسكر ب 30 حالة.

✓ ارتفاع نسبة فعل القتل عند الأحداث الذكور يؤكد مرة أخرى أنها ظاهرة ذكورية بالدرجة الأولى مقارنة بفعل القتل عند الإناث الذي يمثل عموما نسبة لاتعدى 3% وقد يعود سبب هذا الانخفاض إلى اعتبارات اجتماعية ثقافية نظرا لطبيعة انحراف الفتيات في حد ذاته في مجتمعنا الذي

يظل مرفوضا و مسيئا لسمعة العائلة مهما كان نوع الجرم وحتى إن كانت الفتاة ضحية أم فاعلة.

لقد سعينا من خلال هذه المميزات الخاصة بظاهرة الإنحراف بالجزائر بصفة عامة و فعل القتل بصفة خاصة بمتابعة الظروف التاريخية ، الإجتماعية، الإقتصادية و حتى الأمنية التي ساهمت من بعيد أو قريب في ظهور و إتساع رقعة فعل القتل في بلادنا و بالخصوص عند الأحداث.

وبصفة عامة فإن استعراض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وما سبقها من دراسات في مجال انحراف الأحداث يكشف عن أثر الاسرة في تشكيل شخصية الفرد وتحديد اتجاهاته، وبالرغم من قناعة الباحث بأن السلوك المنحرف يقف وراءه العديد من العوامل المتعددة والمتشابكة في الوقت ذاته إلا أنه يرى أن الأسرة هي العامل الأهم، وأن اتباع الأساليب التربوية الصحيحة يأتي في المقام الأول لتنشئة الأبناء التنشئة الأسرية الصحيحة وبعد إجراءً وقائياً من شأنه أن يحمي صغار السن من الانحراف، ولعل من أبرز التوصيات التي يمكن أن تسهم - إذا ما تم تفعيلها - في خلق أجواء أسرية ملائمة للنشء والحد من تأثير الأجواء الاسرية غير الملائمة في انحراف الأبناء مايلي :

- العمل على زيادة الوعي الأسري وذلك من خلال تكثيف البرامج المتعلقة بالأسرة والمجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
- تحفيز الأحداث على طاعة آبائهم وسماع نصائحهم وتوجيهاتهم.
- زيادة مراكز الاستشارات الأسرية والعمل على تفعيل دورها وتطويره بما يتماشى مع المتغيرات في مجال الأسرة والمجتمع.
- تفعيل الحوار والنقاش بين أفراد الأسرة لإعطاء الأحداث فرصة التعبير عن آرائهم، والعمل على تلبية احتياجاتهم.
- إجراء دراسات مقارنة بين الأحداث الذكور والإناث لمعرفة العوامل المؤدية إلى الانحراف.
- إجراء دراسة نوعية (دراسة حالة) لبعض الأحداث خصوصاً من كانت جنحتهم السرقة نظراً لارتفاع نسبتها مقارنة بالانحرافات الأخرى) وذلك بهدف الوقوف على الأسباب الحقيقية التي دفعت بالحدث إلى إرتكاب هذه الجريمة.
- تفعيل دور المؤسسات الأمنية في حماية الطفولة من الجنوح و تحريك المؤسسات المهمة بشؤون الأحداث للعمل سوياً في إطار مشروع موحد يهدف بالرقى بهاته الفئة نحو الأحسن.

❖ هوامش البحث

(1) نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدراسات العلمية السلوك الاجرامى، دار الشروق جدة 1983 ص 77.

(2) جريدة الشروق اليومي العدد 2315 بتاريخ 2008.05.31 الموافق ليوم 26 جمادى الأولى 1429.

(3) المرجع السابق.

(4) S.W. Baron, Self-control, social consequences, and crime: **Street youth and the general theory of crime**, Journal of Research in Crime and Delinquency P40 ,2003.

(5) Fiona Brookman, Understanding Homicide, Sage publication 2005, P 87.

(6) مازوز بركو، إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل و الأثار، رسالة دكتوراه، تحت إشراف الأستاذة رواق عبلة ، جامعة قسنطينة سنة 2007 رسالة غير منشورة.

(\*) طبعا بالنسبة لعمر الطفولة والمراهقة أي ما دون 18 سنة فالجريمة التي يقترفها الحدث لا تصنف إلا بمستوى المخالفة إذا كانت جنحة بالنسبة للراشد، و جنحة فقط إذا كانت جناية بالنسبة للراشد حسب القانون الجزائري المادة 50 من قانون العقوبات.

(7) Annuaire statistique de l'Algérie, Numéro 14 , Edition 1990, Office National des Statistiques,Alger, p.129.